

كلمة المنظمات الجماهيرية:

# المرحلة الراهنة التي يمر بها اليمن تستوجب وقوفنا صفا واحدا



المشاركين في جمعة التصالح تطالب الأشقاء والأصدقاء المحبين لليمن والحريصين على رأب الصدع والحفاظ على سلامة واستقرار ووحدة اليمن وفي مقدمتهم الإخوة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بان نتجه مساعيهم لتحقيق حوار ايجابي بين كافة الأطراف للخروج من الأزمة بما يحفظ الأمن والوحدة والديمقراطية وبما يحافظ على إرادة الشعب اليمني مالك السلطة ومصدرها الذي عبر عنها في الانتخابات الرئاسية والمحلية 2006 وفي المهرجات والمسيرات والحشود الملايينية في جمع الإخاء والوفاق والتسامح والحوار وجمعة التصالح الراضين الانقلاب على الدستور والمطالبين بالحفاظ على الأمن والاستقرار والشرعية الدستورية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين والإصلاحات الدستورية والاقتصادية والمالية والإدارية ومحاربة الفقر والبطالة وتهينة المناخات الملائمة للاستثمارات وتطوير النظام السياسي بما يليب تطلعات شعبنا اليمني.

ووجدوا انه لا مجال للحديث عن الانتقال والتداول السلمي للسلطة خارج نطاق الدستور رافضين محاولات انقلاب الأقلية المتطرفة المهزومة او فرض رغباتها على الشعب اليمني التي أصبح أكثر وعياً من أي وقت مضى بمصالحه الوطنية وأكثر استعداداً للتمسك بها والدفاع عنها وحماية مكاسبه من كل المتآمرين في الداخل والخارج.

وأكد البيان مسؤولية الجيش والأمن في الدفاع عن المكتسبات الديمقراطية والتنمية وسلامة وحدة وأمن الوطن .. داعياً كل أبناء الوطن إلى الاصطفاف إلى جانب خيارات أغلبية الشعب اليمني والوقوف في وجه كل المترصين بالوطن .

بيان المشاركين في المسيرات الشعبية:

## رفض ممارسات العنف والتخريب التي تمارسها أحزاب (المشترك)

## التأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية والديمقراطية

## مطالبة الجيش والأمن بالدفاع عن مكتسبات الوطن ووحدته

## تجديد الولاء للشرعية الدستورية وخيارات الحوار

تقاليد وأعراف التعبير السلمي عن الرأي وتجاوز الساحات والاعتصامات التي يتواجدون فيها ونؤكد تمسكنا بالثوابت الوطنية والديمقراطية من أجل يمن ديمقراطي موحد وأمن ومستقر.

وحمل المشاركون في المسيرات والمهرجات أحزاب اللقاء المشترك التبعات السياسية والجنائية لتصرفاتهم خارج الدستور والقانون وخارج المنظومة الديمقراطية التي أتاحت لهم حرية التعبير السلمي عن مواقفهم في حدود القانون والدستور.

وقال البيان: إن الملايين من أبناء الشعب اليمني

والدفع بالبلاد نحو الصراع السياسي والاجتماعي خارج المسار الديمقراطي وفي انقلاب واضح على المؤسسات الديمقراطية والشرعية الدستورية والانتخابية للجوء إلى أساليب التخريب والعنف وإشاعة الفوضى وتعطيل الحياة العامة والاقتصاد الوطني من خلال قطع الطرقات وتخويف وترويع المواطنين وتخريب المنشآت العامة والخدمات كضرب أبراج الكهرباء وإعاقة نقل الغاز وتفجير أنابيب النفط والتخريب على الهجوم على المرافق الحكومية والسيدانية والزج بالشباب وبعض المجرر بهم إلى ممارسة تلك الأعمال الخارجة على

القاعدة الإرهابية التي تحاول الانقضاض على السلطة والانقلاب على الدستور والديمقراطية. وأضاف: «أنا نقف اليوم في هذا الصعيد على قلب رجل واحد يمثل ضمير الأمة والشعب».

وعبر البيان عن الرفض المطلق لكل الممارسات العدوانية وممارسات العنف والتخريب والتخريب والتأليب وثقافة الكراهية التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك وعناصر التطرف والإرهاب التي تستغل ساحات الاعتصام والاحتجاجات لإخافة وإرهاب الناس وتعطيل الحياة العامة والحياة السياسية وتزيم الأوضاع

الذين نهبوا خيرات البلاد وأفسدوا فيها والآن لا يزالون يستمرون في غيهم.

وتوجه الغولي بهذه الجموع الكبيرة وهذا الوفاء منقطع النظير من الشعب اليمني المعطاء الذي حضر إلى هذا المكان وهذه الجمعة الخامسة وتحمل مشاق السفر لي دفاع عن الشرعية الدستورية وعن النظام والقانون ويطلب بالأمن والاستقرار من أجل اليمن لا من أجل الأموال المدنسة.

وجدد التأكيد على أنهم كشعب وجماهير سيقفون مع الشرعية الدستورية ومع الأمن والاستقرار وقائد المسيرة الرئيس علي عبدالله صالح. وفي ختام المهرجات تلا رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر الشعبي العام طارق الشامي البيان الصادر عن الملايين من أبناء اليمن والمشاركين في المسيرات الشعبية في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية في جمعة التصالح الثاني والعشرين من ابريل 2011م، الذي أكد فيه المشاركون في ميداني التحرير والسبعين في أمانة العاصمة ومختلف الميادين والساحات والمحافظات والمدريات في الجمهورية اليمنية تمسكهم بدستور الجمهورية اليمنية وبالمرجعية الديمقراطية والانتخابية كوسيلة للتداول السلمي للسلطة والتمسك بالمؤسسات الدستورية وبالنهج الديمقراطي.

وقال البيان: وفي الوقت الذي نعبر فيه عن اصطفاغ الشعب اليمني إلى جانب فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي وصل إلى كرسي الرئاسة من خلال انتخابات رئاسية تنافسية حرة ونزيهة وشفافة فإننا نجدد تأكيدنا على مبدأ الحوار الوطني للخروج من هذه الأزمة وفقاً للمبادرات المقدمة من رئيس الجمهورية في إطار الدستور والشرعية الدستورية ونرفض محاولات الانقلاب على الديمقراطية من قبل أقلية تريد فرض رغباتها التأميرية على الشعب اليمني وعلى غالبيتها الديمقراطية وهي أقلية تقودها جماعة الإخوان المسلمين في أحزاب (اللقاء المشترك) وشركائهم من عناصر التمرد والانفصال وعناصر

